

الإرهابيون: ليسوا جنوداً ولا مجرمين

أميتاي إيتسيوني



صورة: تغرب الشمس خلف مبنى اللجان حيث عقد الجيش الأمريكي جلسات ابتدائية لأربعة معتقلين متهمين بالنأمر لارتكاب جرائم حرب. القاعدة البحرية بخليج غوانتانامو، كوبا، أغسطس 2004.

وتتعرض لضغط يدعوها للالتفاف حول القواعد. وتشير هذه الظروف إلى أن العمل مطلوب من أجل تعديل هذه القواعد وتحديثها.

إن إدخال تغييرات على قواعد الحرب لن يكون أمراً غير مسبوق كلية. فاتفاقية جنيف الأولى، التي تتناول معاملة خسائر ميدان المعركة، لم يكن لها وجود حتى عام 1864، ومنذ ذلك الحين تم الاتفاق على اتفاقيات إضافية وجرى تعديل قواعد أخرى للحرب. والشيء ذاته ينطبق على "القانون الدولي"، والذي يستشهد به بعض الناس وكأنه محفور على الأحجار ولا يشوبه الغموض

في العمليات القتالية الحالية بالعراق وأفغانستان وأجزاء من باكستان ومناطق أخرى، من كولومبيا إلى القرن الأفريقي. يلعب الفاعلون من غير الدول - وهم على وجه الخصوص الإرهابيون والمتمردون الذين يتصرفون كإرهابيين - دوراً أكبر بكثير مما لعبوه في الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الكورية. ففي هذه الحروب التي وقعت بين دول، تم تطبيق قواعد الحرب المقبولة، والتي جسدها الوثائق مثل اتفاقيات جنيف، بسرعة أكبر بكثير منها في الصراعات الحالية. كما أن الجيوش التقليدية الحالية التي تسعى للتمسك بقواعد الحرب تفقد ميزات هائلة

Foreign Policy (الأمن أولاً: من أجل سياسة خارجية قوية وأخلاقية) (بيل، 2007).

أميتاي إيتسيوني هو بروفيسور للعلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن ومؤلف كتاب Security First: For a Muscular Moral

وذلك وفق ما تقره قواعد الحرب الحالية. وعلى الجانب الآخر، هناك هؤلاء الذين يفضلون معاملة الإرهابيين مثل المجرمين، بحيث يتمتعون بالحقوق والمميزات الممنوحة لمواطني المجتمعات الديمقراطية الذين وُجّهت إليهم تهم لكن لم تتم إدانتهم بعد بارتكاب إحدى الجرائم. وسوف يتبين لنا سريعاً أن كلا المنهجين ينطوي على نقائص خطيرة، ومن ثم يدعو للسعي نحو اتباع منهج ثالث.

ويتلخص الغموض الذي يكتنف التصنيف الحالي للإرهابيين فيما يلي: هل يجب إخضاعهم للمحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما هو الحال مع المجرمين؟ ومن المرجح في هذه الحالة أن يطلق سراحهم. (فالقضايا القليلة التي نظرها القضاة الأمريكيان، وخصوصاً المحافظون منهم، صدر فيها قرارات ضد الحكومة، وكما ذكر بنيامين ويتس وزاهيرا واين بمعهد بروكينجز. أصدرت محكمة مقاطعة كولومبيا الأمريكية حتى الآن أحكاماً في قضايا المثول أمام المحكمة لـ 29 من معتقلي غوانتانامو - قررت فيها أن 24 منهم محتجز بشكل غير قانوني.)

هل يجب علينا احتجازهم حتى نهاية الحرب؟ حتى لو دامت 100 عام؟ أم نرسلهم إلى وطنهم؟ حيث ترفض العديد من الدول قبولهم، وسيكون إطلاق سراحهم على هذا النحو مخالفاً لمختلف القوانين الدولية بشأن إرسال الأشخاص إلى دول قد يواجهون فيها تعذيباً أو إعداماً. هل يجب إخضاعهم لمحاكمات عسكرية؟ وفي هذه الحالة فإن الأدلة ضدهم - والتي غالباً ما يتم الحصول عليها من ميدان المعركة - لا تلبّي حتى اشتراطات هذه المحاكم ذات المطالبات الأقل. (يذكر ويتس أن المدّعين العسكريين يُقدرون أنه حتى في ظل قانون اللجان العسكرية فإن لديهم أدلة كافية تمكنهم من إخضاع 80 فقط من معتقلي غوانتانامو للمحاكمة على أفضل تقدير).

ويمكننا التوصل لفهم أفضل لأثر هذه الاعتبارات والارتباك القانوني والمعياري الذي تعكسه من خلال الرجوع إلى مجال القانون والاقتصاديات. وهذا المجال، الذي يدرس

- لكنه فعلياً ليس أياً من ذلك. والواقع هو أنه حتى في المجتمعات الديمقراطية المتوسطة، يجري إعادة صياغة القوانين باستمرار. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك حق دستوري للخصوصية في الولايات المتحدة حتى عام 1965، والطريقة التي نفهم بها الآن التعديل الأول (حق حرية التعبير) تشكلت في العشرينيات من القرن الماضي. وفي كلتا الحالتين، لم يجري إدخال أي تغييرات في نص الدستور، لكن جرى توظيف تفسيرات جديدة لجعل الدستور - باعتباره وثيقة حية - يتماشى مع القواعد المعيارية للأوقات المتغيرة. ومن ثم، يبدو منطقياً أن التهديدات الجديدة على الأمن والتي يشكلها الفاعلون من غير الدول - والعديد منهم يتمتع بنفوذ عالمي وبدعمه حركات دينية أصولية هائلة وربما يتاح لهم الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل - تتطلب إدخال تعديلات في تفسيرات قواعد الحرب، إن لم يكن في نصوصها.

عالم جديد

ما يدعو للأسف أن مؤيدي منهجين رئيسيين في مقاومة التمرد عارضوا بشدة ووقفوا في طريق إدخال التعديلات المطلوبة. فمن جانب، هناك هؤلاء الذين

...تصنيف الإرهابيين بصفتهم جنود أو إرهابيين ينطوي على نقائص قاتلة لدرجة أنه تكاد لا توجد حاجة لمناقشة مطولة للنقاط الأكثر حساسية والثانوية...

يتحدثون عن "الحرب على الإرهاب". وهو ما يشير إلى أنه يجب معاملة الإرهابيين مثل الجنود الذين يمكن اعتقالهم بدون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم حتى نهاية الحرب.

إجراءات مقاومة الإرهاب آخذة في الازدياد داخل الوطن. ومن هنا يتضح أنه لا بد وأن يكون هناك طريق أفضل.

هم لا ينتمون إلى هذا ولا إلى ذلك

قبل أن أحدد فئة الثالثة ينتمي إليها الإرهابيون. وتداعيات إعادة التصنيف هذا على الطريقة التي يجب أن يعاملوا بها أثناء الصراعات المسلحة (أي أثناء قتالهم في ميدان المعركة) وبمجرد إلقاء القبض عليهم. سوف أوضح بدايةً بإيجاز الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى عدم معاملتهم على أنهم جنود أو مجرمون. وأنا أستخدم أثناء متابعة حديثي تعريفاً شائعاً للإرهابيين باعتبارهم أفراداً يسعون لبث الذعر بين السكان من خلال أعمال عنف بغية تعزيز أهدافهم بطريقة سرية. وكقاعدة، لا يرتدي الإرهابيون شارة مميزة تحددهم بصفتهم مقاتلين. كما يلجأون إلى مجموعة هائلة من الوسائل الأخرى لعدم إتاحة تمييزهم عن المدنيين غير المقاتلين. وغالباً ما يستخدمون مركبات المدنيين ومنازلهم والمرافق العامة، مثل المدارس وأماكن العبادة، لتنفيذ أعمالهم الإرهابية. يروق للأكاديميين التعويل على التعريفات، متجاهلين غالباً أن جميع التعريفات من الناحية العملية ضبابية



فيلق المارين الأمريكي ضابط صف أول فيليب تشاس

وحدة مارين أمريكية من الكتيبة الثالثة، الفوج البحري الثامن، وضابط من الشرطة الوطنية الأفغانية يعملون على توطيد السلام في ديلارام، فرح، أفغانستان، 23 مارس 2009.

المُحفزات والمُثبّطات الناجمة عن السياسات والقوانين العامة، أثبت أنه من المعارض للمصلحة العامة تشريع وصياغة سياسات تدعم بدون قصد سلوكاً غير مرغوب

...حتى الإرهابيين غير العازمين على القيام بهجمات انتحارية غالباً ما يكونون "مؤمنين حقاً" راغبين في المضي قدماً بغض النظر عما قد يلحقه بهم النظام القانوني.

من خلال هياكل خفية فاسدة، والارتباك المستمر الذي يكتنف حالة ما أسميهم بـ"المدنيين المقاتلين" الذين تم إلقاء القبض عليهم في ميدان المعركة في أفغانستان والعراق وأجزاء أخرى من العالم - والتي يبرزها التعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة في التعامل مع هؤلاء المحتجزين في خليج غوانتانامو - أنتجت مجموعة من المحفزات الفاسدة. ونتيجة لهذا الارتباك القانوني واسع النطاق، فإن بعض القادة في الميدان والقوات الخاصة وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية يميلون إلى عدم اصطحاب السجناء (وهو التأثير الجانبي الأكثر حدة): وتسليم الإرهابيين إلى قوات أخرى غير ملتزمة بالمفاهيم القانونية الأمريكية، مثل الجيش الأفغاني أو الشرطة العراقية أو شحنهم إلى سجون خاصة (الترحيلات الخارجية) - كل ذلك لتجنب معاملتهم كسجناء حرب أو مجرمين مشتبه فيهم. وعلاوة على ذلك، يجري تضيق نطاق المهام لأن الأضرار المصاحبة تعتبر مرتفعة للغاية، بينما سنرى أن بعضاً من هؤلاء المتضررين هم في الواقع مدنيون تطوعوا لمساعدة الإرهابيين وخدمتهم. ونتيجة لهذا الارتباك أيضاً، شُوّهت سمعة أمريكا وأصبحت شرعية عملياتها محل تساؤل وشك، كما أن معارضة

فيما يتعلق بالحدود الفاصلة والمميزة. ورغم ذلك، فهناك أمر يجب توضيحه في هذا التعريف. يرى بعض المفكرين أن الأفراد المثار الجدل حولهم لا يصبحون إرهابيين إلا إذا

...يتعين عدم معاملة الإرهابيين على أنهم مجرمين ولا جنود. إنهم سلالة مميزة...

هاجموا غير المقاتلين أو إذا هاجموا مقاتلين أثناء الاختفاء في زي غير المقاتلين. أما إذا قصروا أنفسهم على مهاجمة المقاتلين علانية، فإنهم لا يصبحون إرهابيين. ويمكن أن يجعل الهجوم العلني من الشخص عدواً مقاتلاً (كما في حالات التمرد) وليس إرهابياً. أقترح أن يعتمد المرء بشكل أكبر بكثير على الملاحظة التي مفادها أن الإرهابيين يختفون في زي المدنيين غير المقاتلين لغرض الخداع. وهو عامل رئيسي يمنحهم ميزة على الجيوش التقليدية، وهو ما يحول مواجهتهم إلى صراع مسلح غير متناسق بشكل كبير.

فبعد معركة واترلو، يُقال إن نابليون سأل لماذا لم يتم توفير أي تغطية له، فرد مسؤول مدفعيته قائلاً إنه كان لديه ستة أسباب: أولاً، أن القذائف قد نفذت لديه - فرد نابليون قائلاً: "لا تبالي بالأسباب الخمسة الأخرى". وبطريقة مشابهة، فإن تصنيف الإرهابيين بصفتهم جنود أو إرهابيين ينطوي على نقائص قاتلة لدرجة أنه تكاد لا توجد حاجة لمناقشة مطولة للنقاط الأكثر حساسية والثانوية التي يمكن إثارتها بشأن سبب عدم ملاءمة كلا الفئتين.

إن الجنود هم وكلاء للدولة، حيث يمكن محاسبة الدولة عن تصرفاتهم، ويمكن ردع الدول عن انتهاك قواعد الحرب من خلال المداينة والحوافز والتهديدات بالانتقام، وعلى

النقيض. فإن معظم الإرهابيين والتمرديين ليسوا وكلاء للدول. كما أنهم ليسوا بالضرورة أعضاء في مجموعة تتأهل حالياً بوصفها تتمتع بحالة سجناء الحرب بموجب القانون الدولي. وغالباً ما يقومون بأفعالهم في أجزاء من العالم تفتقر إلى حكومة فعالة، أو يتلقون دعماً من حكومات أجنبية، لكن بصفة غير مباشرة فقط. ومن ثم لا يمكن للمرء غالباً تقرير ما إذا كانوا يقاتلون لصالح إيران على سبيل المثال أو لصالحهم الخاص. وحتى عندما يكونون منتسبين لدولة أو جزءاً من حكومة، مثل حزب الله في لبنان، فغالباً ما تكون الحكومة الوطنية غير قادرة على السيطرة على أفعالهم.

وحقيقة أن الإرهابيين هم بصفة نموذجية ليسوا وكلاء لدولة يمكن تحديدها تشكل مشكلة خاصة في ظل مواجهتنا لما يعتبر بشكل واسع النطاق التهديد الأكبر على أمننا، وأمن حلفائنا والسلام الدولي - والمتمثل في استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين. ورغم أن علم الأدلة الجنائية النووية قد أحرز بعض التقدم، إلا أن هناك احتمالية كبيرة أنه في حال وقوع هجوم نووي إرهابي، فإنه لن يكون بوسعنا تأكيد الجهة التي حصل منها الإرهابيون على أسلحتهم وكيفية حصولهم عليها. (هل تم تسليمها إليهم؟ أم هل قدموا رشوة للحصول عليها أم هل سرقوها في ظلمات الليل؟) إن هذا الغياب "لعنوان الإرجاع" وما يترتب عليه من انعدام القدرة على ردع هجمات أسلحة الدمار الشامل من خلال التهديد بالانتقام وحده يجب أن يؤدي بالمرء إلى استنتاج أنه لا يمكن معاملة الإرهابيين كجنود. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة أن الإرهابيين ماثلين للجنود تفتقر خطأً أن هناك خط واضح يميزهم عن المدنيين الذين - يسود اتفاق واسع النطاق وإن كان لا يجري احترامه دائماً - يجب تجنيبهم الأفعال المعادية قدر الإمكان. فقد كان الأمر مزعجاً جداً في الحرب العالمية الثانية عندما كان يجري استهداف المدنيين عمداً (هذا

التمييز بين الاثنين. وباعتباري شخصاً شارك في قتال الأحياء المتقاربة (CQC). فإنني أقترح أن هذا الوضوح غالباً ما يكون مفقوداً جداً أثناء الصراع (ولا يكون متاحاً بصفة دائمة بعد الحادث). ومن ثم قد يكون ممكناً أن يقوم الإعلام بتلك التمييزات أحياناً (وخصوصاً إذا كان راغباً في الاعتماد على كلام السكان المحليين). لكن غالباً ما يتعذر رسم هذا الخط من قبل هؤلاء المشتركين في المعركة. وبناءً عليه، لا يمكن أن يعمل مثل ذلك الخط كأساس للتعامل مع المقاتلين الذين يتصرفون وكأنهم مدنيين ويكثون بينهم.

وبإيجاز، فإن تصنيف الإرهابيين على أنهم جنود يعيق بشكل هائل من أمننا إذا نحن التزمنا بقواعد الحرب. ويُلقى بالشك على شرعية أفعالنا إذا نحن لم نلتزم بها. وغالباً ما ينتهي بنا المطاف في الجانب الخاطئ من كلا الأمرين.

كما أن الأسباب التي تدعو لعدم معاملة الإرهابيين على أنهم مجرمين خطي بنفس القدر من القوة. والسبب الأكثر أهمية، والذي يكفي وحده أن يوقف كافة الاقتراحات بإخضاع الإرهابيين لنظام عدالة جنائي، هو أن الأمن يتطلب أن يكون الهدف الأساسي من التعامل مع الإرهابيين هو الحيلولة دون وقوع الهجمات وليس محاكمة المرتكبين بعد وقوع الهجوم. وهذا ظاهر للعيان عندما نشغل أنفسنا بالإرهابيين الذين ربما يحصلون على أسلحة الدمار الشامل. كما ينطبق على العديد من الإرهابيين الراغبين في ارتكاب عمليات انتحارية أثناء هجومهم. ومن ثم لا يمكن محاكمتهم، والذين لن يبالوا بما يمكن القيام به بعد هجومهم. وأخيراً، فإنه حتى الإرهابيين غير العازمين على القيام بهجمات انتحارية غالباً ما يكونون "مؤمنين حقاً" راغبين في المضي قدماً بغض النظر عما قد يلحقه بهم النظام القانوني. وأفضل طريقة لمنع جميع هؤلاء على اختلاف شاكلتهم - من يُحتمل أن يستخدموا أسلحة الدمار الشامل،

بخلاف المصابين بصفتهم "تلفيات مصاحبة"، ومثال ذلك ما حدث في لندن ودريسدن وطوكيو وهيروشيما وناجازاكي - مع النظر إلى أن الاختلافات هنا بين الأهداف المدنية والعسكرية كانت واضحة ومفهومة جيداً، لكن تم تجاهلها عمداً. وفي الصراعات المعاصرة، والتي يلعب فيها الفاعلون من غير الدول دوراً كبيراً ومتزايداً، لا يمكن غالباً القيام بهذه التمييزات بسهولة.

يعتمد الإرهابيون على طمس الخط الفاصل بين الجنود والمدنيين من خلال التصرف كمدنيين طالما أن ذلك يلائم هدفهم. ثم استخدام الأسلحة والمهاجمة قبل الرجوع سريعاً إلى حالتهم المدنية. وإلى الحد الذي يلتزم معه الجنود الأمريكيون وجنود البحرية (المارينز) بالقواعد القديمة، فإنه من المتوقع منهم غالباً الانتظار حتى يكشف المدنيون عن أنفسهم باعتبارهم مقاتلين قبل الاشتباك معهم. وحتى في ذلك الحين فإنه لا يمكنهم الاستجابة بقوة كاملة لأن كلاً من الإرهابيين والمتمردين غالباً ما يختفون في منازل مدنية ومرافق عامة أثناء شن هجماتهم. إن الجنود الحقيقيين لا يختفون وراء تنورات - أو براقع - المدنيين أو تحت أسرتهم. كما أنهم لا يستخدمون منازلهم ومدارسهم وأماكن عبادتهم لتخزين أسلحتهم.

فلن تكون هناك مؤشرات على عقد اتفاقية سلام مع بن لادن على متن سفينة حربية...

يورد الإعلام تقارير بانتظام كبير بشأن قيام الجنود والقاذفات والطائرات الأمريكية بدون طيار بقتل عدد «س» من المقاتلين وعدد «ص» من المدنيين في أفغانستان أو باكستان أو العراق. وعندما أقرأ هذه التقارير، فإنني أتساءل عن الطريقة التي يمكن للإعلام من خلالها

في المنطقة). فإنني أتوقع نشوء عاصفة سياسة نتيجة هذا الفعل. إذ سوف يشتمكي ممثلو الجماعات العرقية ومؤيدو الحقوق المدنية وقادة مشهورون مختارون من التمييز العنصري. وربما لا يستمر مأمور الشرطة المتورط في هذا الفعل لمدة أسبوع في منصبه. يوضح هذا أن المناهج الاستباقية التي تعتبر ضرورية لمكافحة الإرهاب لا يمكن استخدامها لكبح جماح الجريمة. والتي تعتمد بصفة كبيرة على المناهج القائمة على رد الفعل.

كما أن اتباع الإجراءات الجنائية الطبيعية سوف يجعل أيضاً من منع الهجمات الإرهابية ومحاكمة الإرهابيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم أمراً أكثر صعوبة. أولاً، غالباً ما يكون جميع الأدلة التي ستصمد في المحاكم الجنائية العادية أثناء التواجد في مناطق القتال والمناطق غير الخاضعة للسيطرة والتحكم والتي يتم فيها إلقاء القبض على العديد من الإرهابيين أمراً غير عملي. واستشهداً بقول "ماثيو واكسمان"، أستاذ القانون بجامعة كولومبيا. فإن نظام العدالة الجنائية "يميل عمداً لصالح المدعى عليهم حتى تتم معاقبة القليل في حالة وجود أبرياء من بينهم. لكن مخاطر الإرهاب المرتفعة لا يمكن أن تتيح نفس الاحتمال بأن يصبح بعض الأشخاص المذنبين طلقاء".

...إن فكرة أنه يمكن للمرء ويجب عليه التعامل على نحو مختلف مع الأمريكيين مقارنة بالآخرين تنطوي أيضاً على مفارقة تاريخية هائلة.

وبالإضافة إلى ذلك. فإن معظم المجرمين الذين يستخدمون العنف يتصرفون كأفراد بينما معظم

ومرتكبي التفجيرات الانتحارية و"مجرد" المتعصبين - هي من خلال المبادرة بالعمل وليس من خلال المحاولة العنيفة لحاكتهم بعد وقوع الجريمة. إذ لا يمكن ردع معظمهم من خلال نظام العدالة الجنائية.

وعلى نقيض الحاجة إلى الوقاية. فإن قوات تنفيذ القانون غالباً ما تظهر إلى الساحة بعد وقوع عمل إجرامي - عند العثور على جثة أو سرقة بنك أو اختطاف طفل. وعلى وجه العموم. فإن منهج القانون الجنائي قائم على رد الفعل وليس على الفعل. ويفترض تطبيق القانون أن العقاب بعد وقوع الجريمة يعمل كرادع عن الجرائم المستقبلية (ليس بغرض منعها نهائياً. وإنما بغرض الإبقاء عليها عند مستوى مقبول اجتماعياً). وصحيح إلى حد ما أنه قد يجري تعديل تطبيق القانون من أجل التكيف مع التحدي الإرهابي. فعلى سبيل المثال. يمكن الاستفادة من القوانين الموجودة بالفعل على نحو أكبر من أجل اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الذين يخططون في التآمر لارتكاب جريمة. أي هؤلاء الذين يخططون للهجوم. ورغم ذلك. لا يمكن استيعاب أنواع هامة من الإجراءات الوقائية ضمن نظام تطبيق القانون. وهذا يشمل الأفعال التي تُخضع عدداً هائلاً من الأشخاص للمراقبة أو الاستجواب أو حتى الاعتقال الإداري - بدون أي شبهة شخصية. والهدف من مثل تلك الحالات هو إرباك التخطيط المحتمل للهجمات بدون الاضطرار إلى توجيه تهمة لأي شخص عن أي شيء. أو انتزاع بعض المعلومات من خلال وسائل قد تعتبر في ظل القانون الجنائي حملات استكشافية. فعلى سبيل المثال. وجه مكتب التحقيقات الفيدرالي في 2002-2003 دعوة إلى 10000 أمريكي من أصل عراقي من أجل استجوابهم. بدون الادعاء بأن أيّاً منهم كان من الإرهابيين أو قدم الدعم للإرهابيين. وإذا قام قسم شرطة بالشيء ذاته لمكافحة الجريمة (ولنقل أنه دعا 10000 عضو من أي جماعة عرقية أو طائفية للمجيء إلى مقر الشرطة من أجل استجوابهم بشأن التعامل في المخدرات

من الإرهابيين في الولايات المتحدة). وبإيجاز. يتعين عدم معاملة الإرهابيين على أنهم مجرمين ولا جنود. إنهم سلالة مميزة تتطلب تعريفاً مميزاً.

الطريق الثالث

إن القواعد المميزة للتعامل مع الإرهابيين لم تحقق النتائج المرجوة منها. وهذا يرجع جزئياً إلى أن كلا المعسكرين منغلق في القواعد القانونية والمعارية الخاصة بالجنود/المدنيين أو المجرمين/الأبرياء. وفي الواقع، فإننا بحاجة إلى مجموعة من المفكرين القانونيين المتميزين الذين يجب أن ينخرطوا مع أشخاص لديهم خبرات قتالية هائلة لوضع هذه القواعد. ثم سأتحول بعد ذلك إلى تحديد بعض التوجيهات الأولية المختارة بشأن طرق التعامل مع الإرهابيين أثناء الصراعات المسلحة وفي الحملات المستقبلية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب هؤلاء الأفراد المحتجزين بالفعل. وأنا أكاد لا أكون وحيداً في محاولتي المساعدة على تطوير هذا الوضع غير الشعبي بشكل هائل. حيث يسلك فيليب بوبيت من جامعة كولومبيا هذا الطريق غير المألوف في كتابه القيم *Terror and Consent: The Wars for the Twenty-First Century* (الإرهاب والموافقة: حروب القرن الواحد والعشرين): والذي يناشد فيه صانعي السياسات لوقف الاعتماد على التفكير القانوني والاستراتيجي البائد في التعامل مع الإرهاب. وهناك عمل أكثر تفصيلاً في الكتاب البارز *Law and the Long War* (القانون والحرب المطولة) لبنيامين وايتس. وهو زميل رفيع المستوى في معهد بروكينجز. حيث يتفق كلاهما على أن هناك حاجة لوجود قواعد قانونية ومعيارية مميزة للتعامل مع الإرهابيين. (وقد يسأل المرء لماذا أرى أن هذا المنهج الثالث غير شائع بشكل كبير رغم حقيقة أن كلا الكتابين لاقى استعراضات إطنائية. مثلما لاقت محاولتي الأكثر محدودية للتعامل مع هذه القضية في صحيفة ذا فاينانشال تايمز في 22 أغسطس



رجل شرطة أفغاني يحرس كوخاً على الطريق المؤدي إلى الحدود الباكستانية/ الأفغانية أسفل نقطة التفتيش 7 في منطقة تيرزاي بإقليم خوست بأفغانستان. 27 مارس 2007.

الإرهابيين يتصرفون كجماعات. ومن ثم، فإن الإجراءات الجنائية المتمثلة في سجلات الاعتقال العلانية وتوجيه تهم إلى المشتبه فيهم خلال 48 ساعة وهلم جرا. والمحاکمات السريعة في محكمة علانية كل ذلك يقوض من مكافحة الإرهاب. تتطلب مكافحة الإرهاب وقتاً لإلقاء القبض على أعضاء آخرين بالخلية قبل أن يدركوا أن أحد أعضاء مجموعاتهم قد تم اعتقاله. إلى جانب فك شفرة تسجيلاتهم، والحيلولة دون وقوع هجمات أخرى قد تكون في طريقها إلى التنفيذ. كما أن الأمن يتطلب عدم إنشاء السلطات للإرهابيين الآخرين عن الوسائل والطرق التي يستخدمونها. ما يعني أنه لا يمكن للمرء غالباً السماح لهم بمواجهة مُتهميهم. (تخيل أنه تعين جلب عميل لوكالة الاستخبارات المركزية أو متعاون مسلم نجحنا في جعله يتبوأ مكانة متقدمة في القيادة الإيرانية - لجعله يشهد في محكمة علانية بشأن الطرق التي اكتشف بها أن "س" و"ص" و"ي" هم أعضاء في خلية سرية إيرانية

2007. لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج من خلال ملاحظة أنه رغم الترحيب الحار بهذه النصوص، إلا أنها لاقت حتى الآن جاهلاً تاماً من قبل صانعي السياسات، ومعظم المفكرين القانونيين، والأكثر تأكيداً ذلك التجاهل الذي لاقته من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد).

وبالنسبة لكل من التوجيهات المقترحة التالية، لا يزال هناك الكثير مما يجب إيجازه كما أننا ندعو بكل تأكيد إلى وضع معايير إضافية. وهي تهدف بصفة أساسية إلى توضيح المنهج الثالث:

يتمتع الإرهابيون ببعض من حقوق الإنسان الأساسية المختارة. لمجرد كون الإرهابيين بشر، فإنهم يتمتعون بحقوق أساسية. ورغم أنه يجب معاملة الإرهابيين على أنهم مدنيين تنازلوا عن عديد من الحقوق، إلا أن هناك حقوقاً أساسية يجب عدم انتهاكها حتى بالنسبة لهم. فيجب عدم قتلهم عندما يكون بالإمكان اعتقالهم واحتجازهم بشكل آمن. كما لا يجب إخضاعهم للتعذيب¹ وهناك إشارة إلى حقوق أساسية أخرى في التحقيق التالي، فيما يتعلق على سبيل المثال بحقوقهم في عدم اعتقالهم لأجل غير مسمى وإجراء مراجعة مؤسسية لوضعهم.

سلطة الاعتقال الخاصة. لا يمكن اعتقال الإرهابيين حتى نهاية الحرب (مثلما يحدث مع سجناء الحرب) لأن الصراع المسلح مع الإرهابيين قد يستمر لمئات السنين أو يتلاشى بدون نقطة نهاية واضحة. فلن تكون هناك مؤشرات على عقد اتفاقية سلام مع بن لادن على متن سفينة حربية، وحتى لو عُقدت مثل تلك الاتفاقية، فإنها لن تعني الكثير للجماعات الإرهابية الأخرى. كما أن احتجاز أي شخص بدون مراجعة وضعه لفترة غير معلومة يعد انتهاكاً فادحاً لحقوق الإنسان الأساسية، وهو انتهاك يمكن تصحيحه بسهولة. يجب إخضاع الإرهابيين لمراجعة دورية من قبل سلطة خاصة لتقرير ما إذا كان يمكن إطلاق سراحهم بأمان أم لا. وما إذا كان تاريخهم يجيز اعتقالهم لفترة أطول أم لا. وينبغي

الالتفات إلى أنه رغم أن الإعلام أبدى اهتماماً كبيراً لمحنة هؤلاء المعتقلين، إلا أنه أبدى اهتماماً قليلاً بهؤلاء الذين تم إطلاق سراحهم وتابعوا ارتكاب أعمال إرهابية، وخصوصاً قتل المدنيين. فعلى سبيل المثال، أُعيد عبد الله صالح العجمي، وهو معتقل سابق في خليج

يجب رسم خط جديد بين المدنيين المقاتلين وغير المقاتلين.

غوانتانامو، إلى الكويت بموجب اتفاقية لنقل السجناء مع الولايات المتحدة. وفي محاكمته بالكويت، تم تبرئة العجمي وإطلاق سراحه. وبعد عامين من إطلاق سراحه من غوانتانامو، قتل العجمي 13 جندياً عراقياً في تفجير انتحاري.

وفي الوقت ذاته، يجب عدم حبس الإرهابيين لفترة محددة من الوقت، مثلما يحدث مع المجرمين، وفقاً لفداحة هجومهم. إن الهدف الرئيسي من الاعتقال هو منعهم من المهاجمة مرة أخرى وليس معاقبتهم على جرماتهم. ومن هذا المنطلق، إذا تمت تسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين في النهاية وجرى تطبيق التسوية بصدق، فإنه يمكن إطلاق سراح هؤلاء الإرهابيين المسجونين لدى إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن توجيه تهمة إلى الإرهابيين خلال 48 ساعة من إلقاء القبض عليهم أو إطلاق سراحهم، على النحو الذي يجري به معاملة المجرمين في الولايات المتحدة، لن يفي بالغرض لأنه لا يتيح فترة كافية لاتخاذ تدابير ضرورية لمكافحة الإرهاب. (هناك فترات مختلفة ممتدة، ولكنها غير مطلقة، حددها القانون في المجتمعات الديمقراطية والتي توفر سابقة ما في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، يجري في المملكة

التنفيذي (بموجب عدد من البيانات والقرارات الرئاسية و«الاستنتاجات») والمحاكم (بما في ذلك قرارات في قضايا مثل رسول ضد بوش، وحمدان ضد رامسفيلد). وهو ينتقد هذا المنهج، ويقترح بدلاً من ذلك بأن يقوم الكونجرس بصياغة هيكل قانوني مميز للتعامل مع الإرهابيين من خلال تفويض إنشاء محكمة للأمن الوطني. تتمتع بقواعد وممارسات أقل دقة من تلك التي تحكم المحاكم الجنائية الداخلية، لكن على أن يُمنح فيها الإرهابيون مزيداً من الحقوق ووسائل الحماية القانونية عما تتيحه محاكم مراجعة حالة المقاتلين الحالية.

كما أن وايتس يفضل أن تكون معايير الأدلة المقبولة أقل عن تلك الخاصة بالقضايا الجنائية الداخلية، كما يجب أن تحظر المحكمة قبول الأدلة المأخوذة من التعذيب، لكن بخلاف ذلك، «فإن الأدلة الثبوتية - حتى الأدلة السماعية أو المادية التي لن يكون تسلسل روايتها أو التعامل معها كافياً في المحاكمات الجنائية - يجب أن تكون لعبة نزيهة»²

لا يمكن للإرهابيين التمتع بالوصول الكامل إلى كافة الأدلة ضدهم، والتي يحق للمجرمين الاطلاع عليها، بدون خلق مشاكل أمنية كبيرة للغاية، وحتى يتم الإفشاء عن أجزاء من الأدلة، فإنني أفضل السماح للإرهابيين بالاختيار

... حقيقة أن بعض الأهداف تكون نبيلة وبعضها غير ذلك لا يجعل من الأدوات المستخدمة أدوات جيدة.

من بين المحامين الذين يتمتعون برخص أمنية، (فهذا يعيق بشكل هائل من احتمالية أن يعمل المحامون كهزمة وصل بين الإرهابيين وأبناء بلدهم، كما كان الحال مع المحامي لين

المتحدة عادة احتجاجاً المجرمين المشتبه فيهم 48 ساعة فقط بدون توجيه تهمة إليهم، لكن التشريعات جيز الآن أن تصل تلك المدة إلى 28 يوماً بالنسبة للإرهابيين.)

ولا تزال هناك العديد من القضايا ذات الصلة التي يجب إيجاد حل لها، بما في ذلك كيفية ضمان عدم استغلال الاعتقال الوقائي على نطاق واسع أكثر مما ينبغي والإجراءات التي يجب استخدامها لتقرير من يمكن إطلاق سراحهم. (للاطلاع على مناقشة ماثلة، انظر مقال ماثيو واكسمان في صحيفة جورنال أوف ناشيونال سيكيوريتي لو آند بوليسي (the Journal of National Security Law and Policy)، تحت عنوان "Administrative Detention of Terrorists: Why Detain, and Detain Whom?" (الاعتقال الإداري للإرهابيين: لماذا الاعتقال، ولمن؟) محكمة للأمن الوطني: يفضل نيل كاتيال، وهو عالم قانوني يحظى باحترام هائل، والنائب الأول الجديد للمحامي العام للولايات المتحدة الأمريكية، وجود سلطة قضائية منفصلة للتعامل مع الإرهابيين: محكمة أمن وطني يُنشئها الكونجرس، وعلى عكس اللجان العسكرية، سوف تخضع هذه المحكمة لإشراف قضاة فيدراليين تدوم فترة ولايتهم مدى الحياة، ويحق للمعتقلين استئناف الأحكام - وهي استئنافات سوف تخضع للمراجعة من قبل مجموعة ثانية من القضاة الفيدراليين، ولكن على عكس المحكمة المدنية، لن يحظى المعتقلون بالمظلة الكاملة لوسائل الحماية الجنائية (على سبيل المثال، لن يُسمح لهم بمواجهة جميع مُتهميهم، إذا كان الأمر يشتمل مثلاً على عملاء من وكالة الاستخبارات المركزية يعملون بسرية)، كما سيكون لمحكمة الأمن الوطني معايير ثبوتية تختلف عن تلك الخاصة بالمحاكم المدنية (مثل السماح بإدراج بعض أنواع الأدلة السماعية).

وعلى نحو مماثل، يشير وايتس إلى أن الخطوات الأساسية في الولايات المتحدة لتطوير موقف منهجي حول التعامل مع الإرهابيين المعتقلين قام بها الجهاز

أمريكية أو مُرسلة إلى شخص ما في أرض أمريكية. فمن المفترض أنها تشتمل على أمريكي. وهذا الافتراض يؤدي إلى نتائج سخيفة، كلها مواتية للإرهابيين. فعلى سبيل المثال، هناك رسائل عديدة (مثل رسائل البريد الإلكتروني/المكالمات الهاتفية/الرسائل النصية) المرسله بين العديد من الأجزاء المختلفة عبر العالم، ولنقل من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، تمر رقمياً من خلال الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولا يمكن تدقيق هذه الرسائل بشكل قانوني طالما تم اتباع القاعدة المذكورة، وفوق كل ذلك، من المحتمل بشكل كبير أن يكون الإرهابيون من بين ما يزيد عن 50 مليون زائر يأتون إلى الولايات المتحدة سنوياً، وأن يقوم هؤلاء الإرهابيون، قبل الهجوم، بالاتصال برؤسائهم في الخارج، كما فعل منفذو هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهؤلاء الذين هاجموا دولاً أخرى، مثل المملكة المتحدة وأسبانيا. وهذا يشير إلى أنه يجب فحص كافة الرسائل بصفة مبدئية، للغرض المحدود المتمثل في أن تقرر أجهزة الكمبيوتر ما إذا كان يجب قراءتها بالفعل أو إخضاع أنماطها لمزيد من الفحص أم لا.

ومن بين الطرق الأخرى لضمان عدم إساءة استخدام المراقبة الجماعية إنشاء مجلس مراجعة يفحص بانتظام طريقة جميع البيانات واستخدامها، ويصدر تقارير سنوية إلى الجمهور حول نتائجه، وحقائق وجود موظفين معنيين بالخصوصية في كل من وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية هو خطوة في الاتجاه المنشود، وهذا النوع من المراقبة يحقق نتائج هائلة بعد وقوع العمل، بدلاً من إبطاء جميع المعلومات، وهو ما يحدث إذا كان يجب إخضاع كل من أعمال المراقبة للمراجعة من قبل محكمة خاصة قبل القيام به، وهذا الإشراف يشير إلى التوازن الصائب بين السماح للحكومة بتعزيز الأمن وإخضاع هذه الجهود لمزيد من التدقيق العام.

مناطق الصراع المسلح والمدنيون المقاتلون. تتعلق الصعوبات الأكبر بميدان المعركة نفسه. تخيل أن هناك

وهناك مساحة هائلة للاختلافات بين الطبيعة المحددة والإجراءات الخاصة بمحكمة الأمن الوطني. على سبيل المثال، أفضل أن أسميها مجلس مراجعة الأمن الوطني للتأكيد على أنها ليست محكمة نمطية، ومع ذلك، فإن النقطة الأساسية التي لا خلاف عليها هي أنه: يجب محاكمة الإرهابيين بطرق مختلفة عن محاكمة المجرمين والجنود.³

مراقبة المدنيين. من الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب تحديد المهاجمين قبل قيامهم بالهجوم، وهذا عنصر أساسي من استراتيجية الوقاية. وتلعب المراقبة دوراً رئيسياً في تلك الجهود، وهذا ينطوي على السماح لأجهزة الكمبيوتر (التي لا "تقرأ" الرسائل ومن ثم لا يمكنها أن تنتهك الخصوصية) بفحص ملايين الرسائل المنقولة عبر الفضاء الإلكتروني إلى جانب خطوط الهاتف التقليدية. ويعد من التفكير البائد أن نقترح أنه من أجل إجراء هذا النوع من المراقبة، فإنه يتعين على الحكومة أولاً أن تقدم أدلة إلى المحكمة بأن هناك سبباً للشك - على النحو المتبع مع المجرمين. إن جميع الرسائل التي تمر عبر الفضاء العام (تمييزاً لها على سبيل المثال عن تلك التي تتم داخل المنزل) يجوز فحصها لتحديد متهمين إرهابيين محتملين والذين يمكن إخضاعهم بعد ذلك لتدقيق أكثر.

إن فكرة أنه يمكن للمرء ويجب عليه التعامل على نحو مختلف مع الأمريكيين مقارنة بالآخرين تنطوي أيضاً على مفارقة تاريخية هائلة. فأنا غالباً ما أستفسر من مؤيدي حقوق الإنسان عن المرة الأخيرة التي طلب منهم فيها إظهار جواز سفرهم عندما أرسلوا بريداً إلكترونياً أو استخدموا هواتفهم المحمول. وهذا يعني أن هناك أوقات لا توجد فيها طريقة لتحديد هوية هؤلاء الذين يتواصلون من خلال التكنولوجيا الحديثة، والقاعدة البديهية التي تستخدمها السلطات الأمريكية منذ وقت طويل، كهؤلاء العاملين في وكالة الأمن الوطني، هي أنه إذا كانت الرسالة آتية من أرض

قوة معادية. وفي هذه الحالة، إذا كانوا مدنيين أبرياء حدث أنهم أتوا للصيد بالقرب من إحدى سفننا، فلن يلحق بهم ضرر.

وعلاوة على ذلك، فإن المدنيين الذين ينفذون مهاماً شبيهة بالمهام القتالية أو يوفرون الدعم لتلك المهام - وهم من أسميهم بالمدنيين المقاتلين، التصنيف الملائم للإرهابيين - ستتم معاملتهم كما لو كانوا قوة معادية. فعلى سبيل المثال، إذا تصرف المدنيون كمراقبين أو وكلاء استخباراتيين، أو حملوا الذخيرة واستبدلوا الأسلحة، أو وفروا المأوى للإرهابيين - فسوف تتم معاملتهم على أنهم إرهابيين. وقد يساعد إجراء تجربة عقلية على دراسة هذا الأمر. فلنفترض أن وحدة بالجيش الأمريكي تتعرض لإطلاق نار بمدفعية الهاون. وحددت القوات الأمريكية أن هناك شخصاً يرتدي منظاراً ميدانياً على سطح يطل على المنطقة. كما أن معه جهازاً لاسلكياً. فإنه مع خروج المزيد من طلقات المدفعية، فإنه سوف يتضح أن هناك شخصاً ما يزود المهاجمين بالمعلومات مع تحسن هدفهم. وإذا كان هذا الشخص يرتدي زياً عسكرياً، فسيتهم القضاء عليه على الفور. أما مجرد ارتدائه ملابس مدنية - في منطقة صراع مسلح - فلن يجعله يُعامل على نحو مختلف.

وفي الوقت ذاته، فإن المدنيين الذين ينطلقون في عملهم بدون أي مؤشرات أو أدلة واضحة على أنهم مقاتلين، يجب معاملتهم وفق القواعد القديمة. على أنهم أفراد يخضعون للحماية من الهجمات العسكرية لأكثر قدر ممكن. ومن ثم، فإن إطلاق النار على النساء والأطفال (كما ذكرت التقارير أنه حدث في منطقة ما بغزة)، أو تنفيذ عمليات قتل انتقامية (كما ذكرت التقارير أنه حدث في الحديثة بالعراق)، أو حرق قرية (كما حدث في ماي لاي) يشكل انتهاكاً فادحاً للقواعد الجديدة حيث إنها مأخوذة من القواعد القديمة.

قارباً يقترب بسرعة هائلة من مدمرة تابعة للأسطول الأمريكي في مياه أجنبية، أو شاحنة تسير بسرعة هائلة باتجاه نقطة تفتيش أمريكية في أفغانستان. إذا كانت هذه حرب تقليدية وكان القارب أو الشاحنة يحملان جنوداً تابعة للجانب الآخر وكان على أي منهما شارات الجيش الذي نحاربه، فسوف يتم إيقافهما باستخدام الأسلحة بدون أي قيد (في معظم الظروف). أما إذا لم يكن على هذه المركبات أي علامات وبدت كأنها وسائل نقل تقليدية، وإذا كان الركاب يرتدون ملابس مدنية، فإن الطريقة التي يجب مواجهتهم بها تكون غامضة، من الناحية القانونية على الأقل. وغالباً ما يتم السماح للإرهابيين بمساحة أكبر من تلك المسموح بها لجنود الجيش المعادي. كما كان الحال مع المدمرة الأمريكية يو إس إس كول وفي نقاط تفتيش مختلفة بأفغانستان والعراق. وهذا يضر بقواتنا التقليدية.

وبموجب القواعد المقترحة الجديدة، فإن الولايات المتحدة ودول أخرى تعمل على منع الهجمات الإرهابية في منطقة متنازع عليها، مثل المنطقة الجنوبية من أفغانستان أو في مدينة عراقية لم يتوطد الأمن بها بعد. سوف تعلن تلك المنطقة منطقة صراع مسلح. وسوف يستتبع هذا تحذير الناس من أن كافة من يقتربون من القوات أو مرافقهم، ومن يبدو أنهم يشكلون خطراً سيتم معاملتهم على هذا الأساس. وقد يعني هذا، على سبيل المثال، أنه في مجتمعات مثل العراق والتي يحمل فيها معظم الرجال أسلحة، سيتم إخطار السكان إما بالابتعاد عن مناطق الصراع المسلح أو ترك أسلحتهم.

كما يمكن الإعلان عن مناطق الصراع المسلح هذه حول السفن في المياه الدولية. وفي حالة دخول مراكب تتصرف بطرق توحى بنية معادية إلى إحدى المناطق، ولنقل على بعد 200 ياردة حول السفينة، فسيتهم تحذيرهم بالمغادرة أو الاستسلام، وفي حالة رفضهم وجأههم لإطلاق النيران التحذيري، فسوف تتم معاملتهم على أنهم

ثم يجب النظر إلى هذه الإرشادات الإضافية المقترحة على أنها تسعى لتوضيح ما يفرضه الدفاع الذاتي، رغم صحة أنه لا يمكن لمجموعة من القواعد أن تغطي كافة التداعيات التي تنشأ في المواقف القتالية. والسوابق الأخرى للمنهج الموضح هنا موجودة في الفترات التي أعلنت حتى الديمقراطيات فيها أنها حالة الطوارئ أو القانون العسكري. فعلى سبيل المثال، في أبريل 2004، وأثناء العملية العسكرية الأمريكية في الفالوجة، قدم الجيش بيانات عبر الإذاعة المحلية ووزع منشورات يطالب فيها السكان بالبقاء داخل منازلهم.

والمفهوم الذي يؤكد على منطقة الصراع المسلح، والذي قد يحتاج إلى كثير من الدراسة الإضافية، هو الفصل بين المدنيين المقاتلين وغير المقاتلين، لحماية غير المقاتلين منهم والتعامل مع المقاتلين بالقوة. هل سيؤدي ذلك إلى تقويض مساعي مكافحة الإرهاب من خلال إبعاد السكان المدنيين؟ هل ستجعلنا مناطق الصراع المسلح نفقد السلام، حتى إن ساعدتنا على الفوز بالصراع المسلح؟ بمعنى، هل تكتيكات مكافحة الإرهاب هذه تقوض الأهداف الاستراتيجية للصراع؟ أليس من الأفضل الاستمرار في تطوير الحياة الاقتصادية والمجتمع المدني والحياة السياسية في المناطق المعنية؟

وكما أوضحنا بالتفصيل في مكان آخر، فإنه بدون توطيد الأمن الأساسي أولاً، لا يمكن الاستمرار في التنمية.⁵ والأنظمة التي لا توفر الأمن الأساسي لا تفقد شرعيتها فحسب، وإنما تفقد مصداقيتها أيضاً. ثانياً، هناك قيود على ما يمكن للمرء إنجازه من خلال التنمية.⁶ فالحد من الفساد إلى مستويات مقبولة، والارتقاء بالالتزامات الوطنية إلى مستوى يجعلها تتفوق على الالتزامات القبلية، وتحديث الاقتصاد وبناء مجتمع مدني يستغرق عقوداً والعديد من بلايين الدولارات، على أفضل تقدير، إن الفوز بقلوب وعقول السكان (إلى الحد الذي يمكن إنجازه) يكمل الإجراءات التي تعزز الأمن، لكن

والهدف الرئيسي من هذه الأمور المحددة، والتي يمكن بالتأكيد تعديلها لوضع الاختلافات في الاعتبار في تلك الظروف، هو أن الإرهابيين، من خلال التصرف كمدنيين أبرياء، يعرضون سلامة وحقوق المدنيين الفعليين للخطر. كما أن المدنيين الذين يتصرفون كمقاتلين، حتى إذا كانوا يعملون فقط كقوات مساعدة، يتنازلون عن العديد من حقوقهم بصفتهم غير مقاتلين. وهم يجبرون الجيوش التقليدية ورجال الشرطة الذين يسعون لتوطيد الأمن الأساسي في منطقة صراع على إسقاط ذلك الحد البائد للتعامل مع الجنود بشكل مختلف، الذين يعدون هدفاً مشروعاً في الحرب، والمدنيين. ويجب رسم خط جديد بين المدنيين المقاتلين وغير المقاتلين. وسوف يتيح هذا لقوات الأمن التعامل مع جميع هؤلاء الذين يحملون الأسلحة في منطقة الصراع المسلح، وينفذون مهام شبيهة بالمهام القتالية أو مهام دعم قتالي، أو هؤلاء الذين يبدو أنهم عازمين على مهاجمة قواتنا أو من يسعون لحمايتهم.

وهذا تغيير في السياسة أقل بكثير مما قد يبدو للوهلة الأولى. فالقوات العسكرية الأمريكية، وقوات الدول الأخرى، جميعها يتبع مجموعة واحدة أو أخرى من قواعد الاشتباك، بخلاف قواعد الحرب (لكن على نحو يتفق معها). وعادة ما تتيح هذه القواعد للقوات اتخاذ أي تدابير يتطلبونها للدفاع الذاتي، فعلى سبيل المثال، تنص قواعد الجيش الأمريكي الحالية على أن "القائد يتمتع بسلطة ويقع على عاتقه التزام باستخدام كافة الوسائل الضرورية المتاحة واتخاذ كافة الإجراءات الملائمة للدفاع عن وحدة القائد والقوات الأمريكية الأخرى المتواجدة بالجوار من عمل معادٍ أو مظاهرة تهدف إلى عمل معادٍ".⁴ ويمكن تفسير هذه القاعدة لكي تنطبق على الدفاع ضد هجمات المدنيين والإشارة إلى أشكال اشتباك مشابهة لتلك الموضحة سابقاً. ورغم ذلك، تترك هذه القواعد الأمر مفتوحاً لما يفرضه الدفاع الذاتي، ومن

ورغم أن القتل والإرهاب هما دائماً من الوسائل المعيبة أخلاقياً، فلا يوجد مكافئ أخلاقي من حيث الأهداف يمكن تطبيقها عليه. فمن يستخدمون هذه الوسائل للإطاحة بحكومة استبدادية (على سبيل المثال، أعضاء جماعة سرية في فرنسا قاتلوا النازي أثناء الحرب العالمية الثانية) قد يستحقون دعمنا. بينما هؤلاء الذين يستخدمونها للتقويض من الديمقراطية (على سبيل المثال، من هاجموا الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر، ومن هاجموا أسبانيا وبريطانيا في السنوات التالية) 0 يستحقون إدانة خاصة. ورغم ذلك، فإن حقيقة أن بعض الأهداف تكون نبيلة وبعضها غير ذلك لا يجعل من الأدوات المستخدمة أدوات جيدة. ومن ثم، فإنه رغم أن جميع المقاتلين لم يخلقوا متساويين - ورغم أن بعضهم قد يكون حالياً أو قد يصبح في الغد مقاتلاً من أجل الحرية - فإن أيضاً منهم لا ينخرط في تغيير نظام بطرق يجب أن يعتبرها المرء أفضل أخلاقياً من الوسائل غير المميتة.

ما المدى الذي يمكن أن يصل المرء إليه؟

قد تعتبر هذه الوسائل وتدابير أخرى لمكافحة الإرهاب، حتى مرحلة ما، مجرد تعديلات لنظام العدالة الجنائية أو هجيناً من ذلك النظام وقوانين الحرب. ورغم ذلك، فإنه نظراً لنطاق وعدد الاختلافات التي ينطوي عليها الأمر، فإنها قد تشكل معاً منهجاً فريداً. وهذا أكثر وضوحاً عندما نقر بأن منع الأعمال الإرهابية يتطلب طرح الأسئلة بل واحتجاز بعض الأشخاص الذين لم ينتهكوا القانون بعد.

والاقتراحات السابقة هي مجرد طرق لإطلاق وتعزيز العمليات الاستكشافية للمنهج الثالث، منهج يواجه المقاومة الهائلة من كلا جانبي الطيف السياسي. وهي أبعد ما تكون عن كونها نموذج متكامل يمكن تطبيقه كسياسة عامة بدون مزيد من الدراسة والتعديل على

لا يمكن أن يعتمد الأمن على ذلك في مناطق يستولي عليها الإرهابيون ويوجد بها عناصر هائلة من المقاتلين بين السكان المدنيين.

وفوق كل ذلك، فإن المطالبة بمعاملة المدنيين الذين يحملون السلاح ضدنا على أنهم غير مقاتلين حتى يختاروا الإفشاء عن حقيقتهم، والسماح لهم بالعودة إلى هذه الحالة عندما يساعد ذلك على تعزيز أهدافهم، يفرض تكاليف عديدة. والتكاليف الأكثر وضوحاً هي الخسائر التي تقع في جانبنا. كما أن ذلك المنهج يخلق حوافز فاسدة للدول ذات الجيوش التقليدية للاحتيال على القواعد، والعثور على طريقة سرية للتعامل مع المدنيين المقاتلين. إن إعادة تعريف قواعد الصراعات المسلحة ليس فقط طريقة أكثر فعالية بكثير، لكنها طريقة أكثر شرعية للتعامل مع الفاعلين من غير الدول الذين يلجأون إلى استخدام العنف.

المقاتلون من أجل الحرية في المستقبل؟

هناك من يقول إن من نعتبرهم إرهابيين اليوم سيتم النظر إليهم على أنهم مقاتلون من أجل الحرية في المستقبل - وهناك من ينظر إليهم بهذه الطريقة الآن. وكما يبدو الأمر لي، فإن القتل المتعمد لكائن بشري، أو مجرد ترويعه، هو عمل معيب أخلاقياً. وهناك أحوال يُبرر فيها مثل ذلك العمل، كما في حالة الدفاع عن النفس أو لأسباب قانونية، كما في حالة إصدار المحكمة لأمر بتنفيذ حكم إعدام، أو عندما يأمر الرئيس الجيش بالدفاع عن الدولة. ورغم ذلك، فإن أيضاً من ذلك لا يجعل من القتل والإرهاب عملاً "جيداً". فنحن مأمورون دائماً بأن ننظر فيما إذا كان يمكن إنجاز الهدف ذاته بدون قتل أو إرهاب - على سبيل المثال، استخدام وسائل غير مميتة مثل أسلحة الصدمات الكهربائية في تطبيق القانون والقبض على جنود العدو باعتبارهم سجناء حرب بدلاً من قتلهم، بمجرد ألا يصبحوا مصدر تهديد لنا.

ومن ثم، فإن الطريقة المثلى للحد من الخسائر بين المدنيين الأبرياء إلى أقل درجة هي استنفاد كافة الوسائل الأخرى المحتملة للتعامل مع صراع لا يرقى إلى تدخلات مسلحة - وتحقيق خطوة إضافية، وجّاهل الاستفزازات، ودعوة الوسطاء، والاستفادة من التجارب السابقة والتجنب. إن أمكن، للتصادمات المسلحة. والقتال بطبيعته أمر ملطخ بالدماء. ورغم أنه يمكن تنظيمه لحد ما، إلا أنه في النهاية مأساوي ومن الأفضل تجنبه إن أمكن. ورغم ذلك، عندما يفرض صراع مسلح على أشخاص من قبل من يقومون بتفجير المناطق الجهرية لدينا، ويقتلون مئات المدنيين الأبرياء الذين يعملون على مكاتبهم، فإن الاستجابة الملائمة تتطلب التعامل مع منفذي الهجمات كإرهابيين. وعدم تقييدهم بقوانين وقواعد بائدة. لقد حان الوقت لإدراك أن من يسيئون استخدام الوضع المدني من خلال التظاهر بأنهم مدنيون لكنهم يتصرفون مثل الإرهابيين يتنازلون عن العديد من حقوق المدنيين الحقيقيين بدون الحصول على مميزات يتمتع بها الجنود.

الهوامش

1. لا يزال يتعين تحديد ما يجب النظر إليه على أنه تعذيب. إذا يمكن تعريفه بشكل واسع النطاق لدرجة أنه سيعيق معظم وسائل الاستجواب - على سبيل المثال، إذا كان يتضمن فرض حظر على إنزال المعتقلين ويترك لهم تعريف ما هو الإنزال - أو يمكن تعريفه على نحو محدود جداً لدرجة أنه سيتم السماح باستخدام التعذيب بالمياه والعديد من التدابير الوحشية الأخرى طالما أنها لا تؤدي إلى فشل الأعضاء. من الواضح أن الإرشادات المقترحة ستواجه عوائق كثيرة ما لم يتم التوصل للتعريف، والذي يفترض أن يكون في مكان ما بين هذين النقيضين.
2. بنيامين وايتس. Law and the Long War (القانون والحرب المطولة) (نيويورك: Penguin Press, 2008), 165.
3. ولا يمكن محاكمتهم على أنهم جنود. حيث إن معظم الأدلة لا تكون مقبولة في المحاكم العسكرية أيضاً.
4. توجيه رئيس الأركان المشتركة. Standing Rules of Engagement for U.S. Forces (قواعد الاشتباك الدائمة للقوات الأمريكية)، 15 يناير 2000، A-3.
5. أميتاي إيتسايوني. Security First: For a Muscular, Moral Foreign Policy (الأمن أولاً: من أجل سياسة خارجية قوية وأخلاقية) (نيو هافن، كونيتيكت: ييل، 2007)؛ أميتاي إيتسايوني. The Moral Dimension: Toward a New Economics (البعد الأخلاقي: نحو اقتصاديات جديدة) (نيويورك: Free Press, 1988).
6. أميتاي إيتسايوني. "Reconstruction: An Agenda" (إعادة الإعمار: جدول أعمال) في بناء الدولة والتدخل: السياسات والممارسات والنماذج. ديفيد تشاندلر (نيويورك: Routledge Press, 2009) 101-21.

نطاق واسع، وفوق كل شيء، فإنه حتى يتم تبني المعاملة المميزة للإرهابيين بشكل تام، يجب أن حظى بقبول بين جمهور الولايات المتحدة وحلفائها (وهي مهمة صعبة للغاية) مع النظر إليها على أنها مشروعة من قبل السكان حول العالم. ومن ثم يتطلب الأمر الحوار بين الدول وصياغة معايير واتفاقيات جديدة - ولنقل، اتفاقية جنيف جديدة - والتي تؤكد أنها لن تكون المرة الأولى التي يجري فيها تعديل هذه الاتفاقيات بشكل هائل.

وبعد النظر في كافة الجوانب، فقد يختلف المرء بشأن المدى الذي يمكننا أن نذهب إليه لمنع الإرهاب والطريقة المثلى للتعامل مع الإرهابيين. لكننا لا زلنا نتفق على أنه لا معنى بأن نعاملهم على أنهم مجرمين أو جنود. وليست المشكلة التصنيف الدقيق، لكن طرق الحفاظ على مؤسسات مجتمع حر مع حمايته من الهجمات المدمرة في الوقت ذاته.

ووراء العديد من المناقشات محل النقاش - وخصوصاً من قبل هؤلاء الذين لم يشتركوا في قتال من قبل - توجد معاني ضمنية ومساعي لحرب نظيفة، حرب لا تلحق الضرر بأي من المارة ويقل فيها الضرر المصاحب لأقل درجة إذا تعذر اجتنابه كلية، وتكون فيها الهجمات «عملية جراحية». ولهذا، فإن العديد من المراقبين على سبيل المثال اعترضوا على استخدام القوة الجوية في كوسوفو - كما اعترضوا مؤخراً على استخدام قاذفات القنابل والطائرات بدون طيار في أفغانستان وباكستان - وحثوا على الاعتماد بشكل أكبر على القوات البرية، لأنهم كانوا يأملون بأن تكون هذه القوات قادرة على التمييز بين المدنيين والمقاتلين بصورة أفضل.

وكما يبدو لي، فإن الاحترام ذاته للحياة البشرية وحقوق الإنسان يتطلب القضاء على حياة أو التنازل عن حق في مكان آخر. ولا بد على المرء أن يتعرف أنه رغم أنه يمكن اتخاذ بعض التدابير لحماية المدنيين غير المقاتلين، فإنه بنهاية اليوم يحتمل أن يتعرض هؤلاء المدنيون للأذى.

فيما يلي خطاب مرسّل إلى البروفيسور إيتسيوني من ضابط رفيع المستوى في أفغانستان في رد مباشر على هذا المقال. ترى مجلة ميليتاري ريفيو أنه يشكل رؤية نافذة قيمة للقضايا التي أثارها مناقشة البروفيسور إيتسيوني.

عزيزي البروفيسور،

لدي اعتقاد بأن مفهوم مناطق الصراع المسلح مفيد للغاية. أعرف أننا فعلنا أشياء مشابهة بطريقة غير رسمية. لكن ذلك يتم عادة من خلال سلسلة مخصصة من تدابير مراقبة السكان والموارد. مثل فرض حظر وإعلانات العمليات النفسية بشأن تطبيق سياسة تقييدية للأسلحة. إلخ. يجب قطعاً أن يكون لدينا مجموعة من التدابير مجمعة معاً لاستخدامها في مناطق الصراع المسلح. ويمكن بالطبع تعديل التدابير. لكن ستكون هناك بشكل عام مجموعة محددة ومعروفة جيداً من الإجراءات. سوف أطلب من محامي عسكري النظر في الفكرة ومعرفة ما إذا كان يمكننا على الأقل تحديد إجراءات لنا لاستخدامها أثناء الانتشار.

العدو في جنوب أفغانستان يميل في الواقع إلى حرب العصابات. وهم يستخدمون وسائل إرهابية - لكن هذه الوسائل التكتيكية اكتسبها بصفة أساسية من المقاتلين العرب وغيرهم من المقاتلين الأجانب. (لدى [المتهم] الأفغاني عادة استخدام أجهزة المتفجرات الارتجالية. لكنهم حتى في عصر السوفيت كانوا يستخدمون الألغام التكتيكية الأكثر تقليدية. والتفجيرات الانتحارية أمر جديد على أفغانستان.) يستخدم الأفغان أيضاً وسائل تكتيكية لإخافة وترويع السكان المحليين. لكن هناك اختلاف في الطريقة والهدف بين قطاع الطرق وقادة الحرب وطالبان. لكن في النهاية، فإن معظم قوات طالبان الذين نقاتلهم يعتمدون على تكتيكات المشاة الخفيفة وعلى التنظيم. وليس على الإرهاب. وهذا شيء هام يجب علينا أيضاً النظر فيه في منهجنا تجاه هذه الحرب. القاعدة تهديد عالمي يعتمد على الإرهاب واستخدام قوات العمليات الخاصة للهجوم وقد يكون استهداف القادة أمراً فعالاً. إن القوات المحلية والإقليمية التي تُمكن القاعدة، مثل طالبان، يقاتلون حرب عصابات. ويجب هزيمتهم بواسطة قوات تقليدية لأن التشكيلات، وليس مجرد القادة أو الشبكات، يجب مهاجمتها وتدميرها. فالقوات التقليدية هي الهياكل التنظيمية الوحيدة التي تمتلك الأدوات للقيام بهذه المهمة.

وللأسف، لم يتبنى جيشنا استراتيجية لمواجهة حرب العصابات وبدلاً من ذلك ركز على عمليات الاستقرار وفكرة أن إعادة البناء (حتى في المناطق التي لم تشهد أي إعمار في الأساس) سيحقق قيمة.

Terrorists: Neither Soldiers nor Criminals

Amitai Etzioni

Originally published in the English July-August 2009 Edition.